

وإذا دونه لكونه على صفة المقيام ذون الرمال وقوله إذا دعاهم من نزل  
 قوله بركم في ابتاع الخلة موضع الموقد على المعنى كأنه قال في من أقاته  
 ميام السموات والأرض يخرج الموقدين الفيض إذا دعاهم دعوة  
 واحدة نياصل الفيض يخرجوا المراد سرعة خروج ذلك من غير  
 توقف ولا تلبث كما يجب إذا دعا المطاع مدعوة كما قال القائل  
 دعوت به ابن الطوفان وهو أخرج يزيد بن الطوفان الصدي والحجر  
 إذا انهكدي وما عطف هذا على قيام السموات والأرض بمهيات  
 لعظم ما يكون من ذلك الأثر وأقترده على مثله وهو أن يقول القائل  
 الفيض قوموا فلا ينبغي لئمة من الأولين والآخرين إلا قامت شطره قال  
 عز وعلام لم يخ فيه أخرى فإذا هم قيام يظنون فذلك دعوت  
 من كان كذا إذا كقول من كان كذا يحذر أن يكون مكان صاحبك بقوله  
 دعوت زيداً من اتى الجبل فزال على ودعوت من اسفل الوادي فطلع  
 على **فان قلت** لم تعلق من الأرض بالفضل من المصدر  
**قلت** هييات إذا لجأ به الله بطل نه معقل **فان قلت**  
 ما الفرق بين إذا وأذا **قلت** الأولى للسرط والثانية للساخا  
 وهي توب سباب الفأ في جراب السرط وقري يخرجون لضم الواو  
 وفخها قانتون منقادون لوجود أفعالهم فهم لا يمتنعون عليه  
**فان قلت** إذا الرمال وقوله وهو الموقد عليه وقد است في قوله  
 وهو على هين **قلت** هنالك قصد الاختصاص وهو محسن  
 فعل

يجوز

فعل هو على هين فان كان مستصعباً عندكم ان قوله بركم هم وغافر  
 وأما هاهنا والمعنى للاختصاص كيف فلا ينبغي على ما يفعلون  
 من أن الأعادة اسم من الأبداء فلو قدمت الصلة لفعل المعنى  
**فان قلت** ما بالاعادة استغلت في قوله إذا دعاهم حتى  
 كلفاً وضاع على قيام السموات والأرض بركم هونت بعد ذلك **قلت**  
 الاعادة في نفسها عظيمة ولكنها هونت بالقياس إلى الأبداء وقيل  
 الضم وعليه الحق ومعناه أن البعث هو من على الخلق من الأبداء  
 لأن تكوينه في حد ذاته كالمقام هو من عليه وأقل من الأبداء وكذا  
 من أن ينقل في الأحوال فيبدأ ربح فيما لا يتبع ذلك الحد وقيل  
 الموقد بمعنى الموقد وقوله آخر وهو أن الأبداء من قبيل التفضل  
 الذي يجازيه الفاعل في أن يفعل وإن لا يفعله والاعادة  
 من قبيل الواجب الذي لا بد له من فعله لأنها كجزء الأعمال  
 وجزؤها واجب ولا فاعل لها في الحال في الحال ممنوع اضلاً خارج  
 عن المفرد وأما ما بصرف الحكيم عن فعله صار من وهو التبع  
 وهو رد ليف الحال لأن المصارف منع وجود الفعل كما يمنع الإغالة  
 وأما تفضل الفضل كما تميز بين المفاعيل أن يفعل وأن لا يفعل  
 وأما واجب لا بد من فعله ولا سبيل إلا الإحلال به وكان الواجب  
 بعد الأفعال من الامتناع وأرضها من الخصم فلما كانت الاعادة من  
 قبيل الواجب الذي لا بد له من فعله لجزء الأعمال وجزؤها واجب  
 فعل